النقلُ مفهوماً ـ قراءة في المستوى النحوي

الكلمة المفتاح: ظاهرة النقل
البحث مستل من اطروحة الدكتوراه

أ.م.د.نصيف جاسم محمد الخفاجي **م.م. سيف الدين شاكر نوري البرزنجي**
qisma72@yahoo.com ssaif3340@gmail.com
كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة ديالى

الملخص

(النقل) ـ أو ما ندعوه بالانزياح ـ من أوائل المصطلحات التي اتسعت لمجموعة من المفاهيم التي استمدت قوامها ـ على اختلاف مستوياتها وموضوعاتها ـ من دلالته المعجمية ؛ سواءٌ بلفظه أو بلفظ ردائفه ، فهو (التحويل والتصريف) في المستوى الصرفي ، فـ((تصريف الأسماء هو نقل الأسماء من مفرد إلى مثنى أو جمع ، أو نقلها إلى تصغيرٍ، أو نسبةٍ))[١] ؛ كما أنّ ((تصريف الأفعال هو نقلها من الماضي إلى المضارع أو الأمر ، أو من المعلوم إلى المجهول ... ... أو تحويلها بحسب فاعلها من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع ، ومن المذكر إلى المؤنث ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم أو المخاطب))[٢] .

وهو (التطور والتغيير) سعةً وضيقاً، وتعميماً وتخصيصاً؛ في المستوى الدلالي، وإن جعله علماء الدلالة قسيم (السعة والضيق) أو(التعميم والتخصيص) في هذا المستوى ؛ إذ كانت المفاهيم الدلالية الجديدة تطرح على أساس من هذه القسمة الثلاثية التي كانت تحوط بأيِّ تطورٍ دلاليٍّ (تعميم المعنى، تخصيص المعنى، نقل المعنى)[٣] حتى دعاها بعضهم (القسمة المنطقية)[٤] لكنهم مع ذلك كانوا يقرّون بأنَّ ((نقل المعنى يُعدُّ أهم أشكال تغيير المعنى))[٥] وهو (المجاز والاستعارة) في المستوى البلاغي ، فـ((قد عوّل الناس في حدّه ـ كما يقول عبد القاهر ـ على حديث النقل ، وإنّ كل لفظٍ نقل عن موضعه فهو مجاز))[٦] . إذ((المجاز اسم المكان الذي يُجاز فيه ، كالمعاج والمزار وأشباههما ، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى آخر ، وأُخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر))[٧].

وعلى الرغم من أهمية المصطلح ؛ نظراً الى سعة تطبيقاته في مستويات اللغة (الصرفي، والدلالي، والتركيبي) إلا أنَّ همّة العلماء فترت عن وضع حدٍّ يوضح رسمه أو مدونةٍ تلمُّ شعثه في المستوى النحوي تأسّياً بصنيعهم مع تطبيقاته في سائر مستويات اللغة، وانطلاقاً من أنَّ هذه الدراسة تسعى إلى تعريف (النقل) في حدٍّ موجزٍ ضمن المستوى النحوي ؛ يُبنى على مقاربةٍ موضوعيةٍ تنجلي عنها المنطقة المشتركة التي تلتقي فيها كل هذه المفاهيم ؛ لاشتراكها بعد الاصطلاح في المبدأ نفسه (التحويل) وغالباً في المثال نفسه ؛ اقتضى تقسيمها على محورين :

ـ مفهوم النقل بين الحد والاصطلاح .

ـ حدُّ النقل ؛ مقاربةً وشروعًا .

مفهومُ النقلِ بين الحدِّ والاصطلاح

لعل تبعثر جهود النحاة ـ الذي حال دون وضع حدٍّ جامعٍ مانعٍ في أمثلة الانزياح ـ مردّهُ إلى أمرين ؛ **الأول** : تشظي الحدود الموضوعة في تعريف النقل إلى أكثر من مفهوم على الرغم من تأخّر وضعها ؛ فما عرف مفهوم النقل طريقه إلى صنّاع الحدود إلا في وقتٍ متأخرٍ جداً من طرح أول مثالٍ من أمثلته على طاولة البحث ، إذ تجنّب حدّه الرماني (ت٣٨٤هـ) في كتابه (الحدود في النحو) مع ترديده له بكثرة في كتابه (منازل الحروف) [٨] ، وكان غيره في ذلك أعذر ، وتجنب تحديده كذلك الجبراني (ت ٦٦٨هـ) في كتابه (الحدود في علم النحو) ، والآبذي (ت٨٦٠هـ) في كتابه (حدود النحو) .

بادر الفاكهي (ت٩٧٢هـ) أخيراً إلى تحديده في موضعين من كتابه (الحدود النحوية) جاء الحد الأول تحت اصطلاح : (حد العلم المنقول) ؛ قال فيه : ((حدُّ المنقول ما استعمل قبل العلمية في غيرها))[٩] . وجاء الحدُّ الآخر تحت اصطلاح : (حدُّ اسم الفعل المنقول) ؛ قال فيه : ((حدُّ المنقول ما وُضِعَ لغيره ، ثم نُقل إليه)) [١٠] . ويلاحظ على حدّيه هذين ـ فضلاً عن إيجاز عبارتهما ـ قصرُ أمثلتهما على الأسماء (أسماء الأعلام ، وأسماء الأفعال) والآخر؛ استعماله مصطلح (النقل) مع انزياحات الأسماء دون سائر مصطلحات الظاهرة . وإنما ركّزت حدود الفاكهي على أمرين يُعدّان من بدائه البحث النحوي في باب الأسماء عند النحاة قبله [١١] ، وبعده ؛ إلى يومنا هذا [١٢] ، حتى زعم الدكتور تمّام حسّان أنّ ((النحاة اعترفوا بظاهرة النقل في باب اسم العلم فقط)) [١٣] . وانغلقت

بـ(حدود) الفاكهي أول وآخر محاولة لإرساء مفهوم النقل في الدراسات النحوية (المختصّة) بصياغة الحدود .

وجاءت المحاولة هذه المرة من كتب الحدود (العامّة) الموضوعة في أكثر من فنٍّ ، ابتدأها السيِّد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) في كتابه (التعريفات) ، فدنت المسافة بين مبادرته وبين أول مثالٍ يتناوله سيبويه وشيوخه [١٤] للبحث أن تكون ألف سنة ! .

حدَّ الشريف علي بن محمد الجرجاني مفهوم (النقل) تحت اصطلاح (المنقول) ، ومما جاء فيه قوله : ((المنقول : هو ما كان مشتركاً بين المعاني ... ... وتُرك استعماله في المعنى الأول ، ويسمى به لنقله من المعنى الأول ... ... كالصلاة والصوم ، فإنهما في اللغة للدعاء ومطلق الإمساك ، ثم نقلها الشرع إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص مع النيّة ... ... وإن لم يترك معناه الأول ، بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة ... وهو المنقول عنه ، ومجازاً إن استُعمل في الثاني ، وهو المنقول إليه)) [١٥] ؛ فعدَّ الاشتراك بين المعاني شرطاً في وقوع النقل ، وهو شرطٌ غير ملزمٍ ، لا تتقيّد به كل أمثلة النقل ، وإن كان أكثر تمشيّاً مع أمثلة المجاز . وحصر موضوع النقل من (السعة والاشتراك) إلى (الضيق والتخصيص) ، وهو ما يُعرف اليوم بـ(تضييق الدلالة) ، وهذا تحجيم غير مستساغ لمفهوم النقل !. كما عدَّ المجاز جهة النقل الوحيدة ، مختصراً مفهوم النقل في أمثلته . لكن ماذا عن النقل إلى العلمية مثلاً !؟. إنّ مفهوم النقل ـ كما سيتضح ـ أوسع من أن يضيق بهذه الأمثلة أو يُحاط بهذا الحدّ.

ثم بادر ابو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) إلى حدّه في ثلاثة مواضع من كتابه (الكليات) مرة وافق الفاكهي على أنّ الأعلام المنقولة هي ما استعمل قبل العلميّة في غيرها ، ثم نُقل إليها عن المصادر أو الأفعال أو الصفات ونحوها [١٦] ، وإن كان حديثه عنها أكثر سعةً وتفصيلاً مما أورده الفاكهي في حدوده . وفي المرة الثانية ردَّد فيها كلام الجرجاني في (تعريفاته) سواءً بسواءٍ ، فذكر أنّ ((المنقول : هو ما كان مشتركاً بين المعاني ، وتُرك استعماله في المعنى الأول، وسُمِّي به لنقله من المعنى الأول. والمنقولُ حقيقةٌ في الأول؛ مجازٌ في الثاني...))[١٧].

والجديد في تعريف الكفوي مفهوم (النقل) تقسيمه إيّاه في المرة الثالثة على قسمين : لفظي ومعنوي ؛ بعد أن قرنه بـ(الحكاية) و(التغيير) ، ورأى أنّ ((النقل أعمُّ من الحكاية

، لأنّ (الحكاية) نقلُ كلمةٍ من موضعٍ إلى موضعٍ آخر بلا تغيير صيغة ولا تبديل حركة . و(النقل) : نقل كلمةٍ من موضعٍ إلى آخر ، أعمّ من أن يكون فيه تغيير صيغة وتبديلها أم لا)) [١٨] ، كذلك في (((النقل) لم يبق المعنى الذي وضعه الواضع مرعيّاً . وفي (التغيير) يكون باقياً ، لكنه زِيد عليه شيء آخر)) [١٩] .

أمّا قسما النقل ؛ فلفظي ومعنوي ، فـ((النقل اللفظي هو أن يكون في تركيب صورة ثم يُنقل إلى تركيب آخر . والمعنوي : نقل بعض المركبات إلى العلمية)) [٢٠] . وواضح أنّه أراد بالنقل اللفظي : التغيير الصرفي الذي يطرأ على بنية اللفظ ولا يمسّ معناها ، فإن مسّ معناها فذاك التغيير الذي (يكون معه الأصل باقياً ، لكن زِيد عليه شيء آخر) لتغيير بنيته وشيء من دلالته بهذه الزيادة . أمّا المعنوي فالمراد به النقل إلى العلميّة الذي سبقت الإشارة إليه في موافقته الفاكهي في الموضع الأول . سمّاه معنوياً لأن الألفاظ كما نبّه لا تبقى على معناها الذي وضعت عليه في أول أحوالها بعد نقلها إلى العلمية .

ثم ألحق بحدّه هذا بعض الأمثلة التي لم يفصح عن حقيقة انضوائها تحت هذا الحدّ أو انتسابها إلى أيٍّ من قسمي النقل المشار إليهما آنفاً ؛ اللهمَّ إلا الاصطلاح عليها بـ(النقل) ؛ كنقل الفعل المضارع بأدوات النصب إلى زمن الحال أو الاستقبال ، ونقل الأفعال اللازمة إلى التعدي بهمزة النقل [٢١] . لكن ما طبيعة النقل في هذه الأمثلة وهو يوردها عقيب حدّه الآنف تحت اصطلاح (النقل) !؟ . إنّ تهشّم مفهوم المصطلح إلى هذه الحدود في المرّات الثلاث لا يُنْبئ عن أنّها ترجع إلى مضمونٍ واحدٍ ، وإلا لجرى التنبيه على ذلك . و واضح أنّ الكفوي كان متردداً ، بل متحيّراً في جمع شتات هذه الأمثلة تحت حدٍّ واحدٍ ، بمفهومٍ واحدٍ ؛ على نحو اجتماعها تحت مصطلحٍ واحدٍ ، وإلا لفعل .

أخيراً بادر التهانوي محمد بن علي (ت١١٩١هـ) إلى تعريف النقل في غير موضع من كشّافه الموضوع في (مصطلحات العلوم والفنون) . ذكره مرة تحت اصطلاح (المنقول) وقال في حدّه : ((المنقول : هو ما يُنقل من مكان إلى مكان ، ويحوّل من هيأة إلى هيأة كالكتاب والمنشار والطست والجنازة ... وعند أهل العربية يُطلق على لفظٍ وُضِعَ لمعنى بعد وضعه لمعنى آخر أولاً، وعلى لفظٍ وُضِعَ لمعنى لمناسبته لمعنى وُضِعَ له ذلك اللفظ أولاً))[٢٢]

وذكره مرة أخرى تحت اصطلاح (النقل) وقال في حدّه : ((وعند أهل العربية قد يستعمل بمعنى : وضع اللفظ بإزاء معنى لمناسبته لمعنى وضع له ذلك اللفظ أولاً ، سواء كان مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة أو لا ، وقد يخصُّ ويستعمل بمعنى الوضع المذكور مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة . وهذا المعنى مختصٌّ بالمنقول المقابل للمجاز ، بخلاف المعنى الأول فإنّه قدر مشترك بين المنقول والمجاز ... وبعضهم لم يشترط في النقل قيد المناسبة ، وأدخل المرتجل في المنقول)) [٢٣] .

وواضحٌ أنه في الموضعين كليهما ينصُّ على أنّ النقل : (وضعٌ جديدٌ) للفظٍ سبق وضعه لمعنى آخر قبل هذا الوضع وقبل هذا المعنى ، وقد خلص إلى هذا الفهم في المرة الثالثة ، إذ يقول : ((فعلى هذا ؛ النقل : وضعُ لفظٍ لمعنىً بعد وضعه لمعنىً آخر))[٢٤] .

ومع أنّ مفهوم (الوضع الجديد) الذي بُنيت على أساسه حيثيات الحدِّ أرغمت أمثلة المجاز أن تصطف مع غيرها على صعيدٍ واحدٍ ، إلا أنّها لم تكن بالسعة التي تؤهل الحدّ معها أن يكون حدّاً جامعاً إن صار بها حدّاً مانعاً ، فثمّة أمثلة كثيرة لا ينطبق عليها مبدأ (الوضع الجديد) كالنقل بالنواسخ كما سيأتي [٢٥] ، فضلاً عن النقل إلى العلمية .

ولا يخفى تأخّر عهد هذه المحاولات عن عصر الفاكهي فيما عدا (تعريفات) الجرجاني. وغاية ما يُقال في هذه الحدود جملةً اتسامها بالإقصاء والاختزال ، فبعد أن جزّأت أمثلة الظاهرة إلى مجاميع ، اختزل كل واحدٍ منها مفهوم الظاهرة في جزءٍ أو جزأين منها ، ثم أخذ بعضها يقصي أمثلة بعض عمّا يحيط به من أمثلةٍ ضمن هذه الأجزاء . يقابل ذلك تشظي مفهوم النقل على أكثر من مصطلح ؛ وإن كان مصطلح النقل أشهرها ؛ ولاسيما في باب الأسماء ، حتى زعم الدكتور تمام حسان ـ كما سلف ـ أنّ النحاة اعترفوا بظاهرة النقل في باب اسم العلم فقط ، ثم تراجع إذ رأى أنّ ((الظاهرة كان لا بد أن تفرض نفسها على انتباه النحاة ، ولكن كان لابد أيضاً أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة ، وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من قدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعاني))[٢٦]، فزعم أنه ((ربما حال بين النحاة وبين أطراف هذه الظاهرة تحت عنوان واحد أن تقسيمهم للكلم لم يكن يسمح بغير ما فعلوا إذ كان تقسيماً ثلاثياً؛ جمع تحت عباءة كل قسمٍ منه طوائف من الكلمات تختلف معنىً ومبنىً))[٢٧].

إنّ الاشكال الحقيقي لا يكمن في عدد هذه المصطلحات فحسب، بل في استقلال مضامينها بعضها عن بعض تدريجياً ، حتى صار لظاهرة النقل في كل قسمٍ من أقسام الكلام مصطلحاً عَلَماً تشتهر به أمثلتها دون سائر أمثلة الظاهرة [٢٨]، ومفهوماً يوشك أنّ يكون مستقلاً تبعاً لخصوصية المصطلح إزاء كل قسمٍ منها، ما يعني تشظّي مفهوم النقل إلى عدة مفاهيم تبعاً لتشظّي مصطلحاتها على هذا النحو ، واستقلال بعضها في المفهوم عن بعض . فاختصّ مصطلح (النقل) بقسم الأسماء (تقريباً) ، واشتهر مصطلح (التضمين) في قسم الأفعال و(النيابة) في قسم الحروف، و(الاتساع) فيها وفي الظروف و(التحويل) في الصفات ، وهكذا .

ولاختصاص المصطلحات المشار إليها آنفاً بأمثلتها تبعاً لخصوصية أقسامها ؛ غلب على ظن الدارسين اليوم تتابعاً استقلال مضامينها بعضها عن بعض ، وكأنّك بإزاء خمس ظواهر .

أخذ الأمر نفسه يتكرر مع مصطلحات أخرى ؛ كـ(التقارض) ، و(الحمل على المعنى)، ولأنّ تطبيقات هذين المصطلحين لا تتقيّد بقسمٍ دون آخر ؛ لم تأتِ خصوصيتهما هذه المرّة من خصوصية أقسام أمثلتيهما ، إنما من خصوصية النقل نفسه وطريقة وقوعه فيهما ، فالنقل مع أمثلة التقارض يُشترط فيه الانعكاس والتبادل ، وإلا ما صار تقارضاً [٢٩] . أمّا النقل مع أمثلة الحمل فينحصر ـ تقريباً ـ في ((تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ...)) [٣٠] ، يبدأ فيها بالتأويل ، ويفضي بها إلى المجاز ،

وأكثر وقوعه ـ كما ترى ـ في الأجناس والأعداد [٣١] ، يجوز بها مواضعها التي وضعت لها .

إذن فنحن بإزاء سبعة مصطلحات يُشاع اليوم أنّها ظواهر مستقلة بعضها عن بعض ، وهي : النقل [٣٢]، والتضمين [٣٣]، والتحويل [٣٤]، والنيابة [٣٥]، والاتساع [٣٦]، والحمل على المعنى [٣٧]، والتقارض [٣٨]. سبعة مصطلحات بسبعة مفاهيم، هذا ما يراه المحدثون اليوم، ولاسيما من عنيَ منهم بدراسة مضامينها، فماذا عن القدماء أنفسهم وقد مهّدوا لوقوع هذا الخلط.

والحقيقة إنّ النحاة كانوا أكثر إحاطةً بمضامين هذه المصطلحات من المحدثين أنفسهم ، وإن لم يسلكوا تطبيقاتها في حدٍّ واحدٍ ، فـ(الاتساع) عندهم رديف (المجاز) ، فـ((عملية(التجوّز) كانت تسمى ـ عند النحاة ـ بالاتساع))[٣٩] ، و((كان سيبويه ... يسمي المجاز : (سعةً في الكلام)))[٤٠] ، وقد أفرد له باباً في الكتاب . قال فيه : ((هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، وللإيجاز والاختصار))[٤١] . قال ابو البقاء الكفوي : ((معنى قولهم : هذا على الاتساع ، أي على التجوّز))[٤٢] . والنحاة في استعماله بين أن يردفوا ذكره بذكر المجاز ، فقالوا : ((مجازاً واتساعاً))[٤٣] وبين أن يستغنوا

عن ذكر أحدهما بالآخر ؛ كما مرّ في عبارة سيبويه وإشارة الكفوي .

وأمّا (الحمل على المعنى) و(التضمين) ؛ فإنّ ابن جني ردّ إلى ((المجاز كثيراً من باب الشجاعة في اللغة ، ومنها باب ... الحمل على المعنى))[٤٤]، وجعل (التضمين) فرعاً على الحمل في باب الأفعال . قال : ((ومنه ـ يعني الحمل على المعنى ـ بابٌ من هذه اللغة واسعٌ لطيفٌ طريفٌ ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به . من ذلك قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ [٤٥] .. الآية))[٤٦] . فـ((التضمين ... نوعٌ من المجاز))[٤٧] ، وصار يُدعى في الدرس البلاغي لاحقاً بـ(مجاز التضمين)[٤٨].

وأما (تحويل) الصفات بعضها إلى دلالة بعض ؛ فإنّ نسبة الانزياح إلى صيغة الصفة لا يخرج التحويل فيها عن حقيقة كونه مجازاً لغوياً بعلاقة الفاعلية ، أو المفعولية ، أو المصدرية ... فتؤدي بعضها دلالة بعض [٤٩] . بل إنّ (التحويل) في المشتقات عموماً لا يخرج عن هذا الحدّ [٥٠] ، إنّ (التحويل) فيها مجاز .

وأمّا (نيابة) الحروف والأدوات بعضها عن بعض ، و(اقتراض) بعضها دلالة بعض ـ وهما يتواردان على الأمثلة أعينها ـ فيكفي أنّ علماء البلاغة يصنّفون تناوب الحروف في الاستعارة التبعية [٥١] ، كذلك (تقارض) الحروف ، فمعنى قولهم : ((يتقارضان : ... يستعير الواحد من الآخر)) [٥٢] .

وبهذا البيان يتضح أنّ (المجاز) يُعدُّ الركن الأهم في مفهوم النقل ؛ في أقسام الكلام كلها ؛ فهذه المصطلحات السبعة لا تخرج عن أحد حالين : فإمّا أن تكون ضرباً من ضروب

المجاز كـ(الحمل) ، و(التضمين) ، و(النيابة) ، و(التقارض) ، و(التحويل) كما تبيّن. وإمّا أن تكون نتيجة مترتبة على وقوعه ، كـ(الاتساع) ، فـ((إنّما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لـ...لاتساع)) [٥٣] .

غير أنّ النحاة يقرّون أنّ لمصطلح (النقل) في قسم الاسماء تطبيقات أخرى لا تندرج تحت مسمى (المجاز) كما تقدم ، وينجلي هذا المفهوم عند معرفة الفرق بين النقل (إلى الاسمية) وبين النقل (بالتسمية) ، فالنحاة أنفسهم يفرّقون بين نقل الحروف ـ مثلاً ـ إلى قسم الاسماء إذا كان بالتسمية أو كان بغيرها ، فيعدّون نقل مثل (عن) إلى الاسمية مجازاً في نحو قوله : ((من عن يميني ... البيت))[٥٤]. يعني : من جانب يميني، أو من جهة يميني [٥٥] لكنهم لا يعدّون التسمية بـ(هل) ـ مثلاً ـ لمن تُسُمّي بها في نحو : (جاء هلٌّ)[٥٦] ؛ لا يعدّون ذلك مجازاً ولا يلحقونه بأمثلته ، مع أنّ التسمية نقلته إلى الاسمية كما نقله المجاز إليها.

إنّ النقل إلى الاسمية هو الجامع بين النقلين : النقل بالتسمية ، والنقل بالمجاز ، لكن يُفرّق بينهما بما يأتي :

أـ إنّ النقل بالتسمية يفضي باللفظ إلى خصوص العلمية في قسم الاسماء ، في حين يتجنب المجاز هذه الخصوصية لينقل الألفاظ إلى عموم القسم لا إلى نوعٍ فيه .

ب ـ إنّ التسمية تنقل الألفاظ عن أقسام الكلام إلى العلمية ، لكنها لا تنقل الأعلام إلى أيٍّ من تلك الأقسام بالتسمية ، بعبارة أخرى : العلمية يُنقل إليها (بالتسمية) ولا يُنقل عنها بها (لابها ولا بغيرها ، إلا مجازاً ؛ إلا أن تخرج عن حدّ العلمية) ، فضلاً عن أنّ النقل إلى العلمية يكون أحياناً من قسم الاسماء نفسه ، كالتسمية بأسماء الأجناس ، والقبائل ، والنواحي ، والبلدان ، وبسور القرآن ونحوها[٥٧] . وكأنّ العلمية تتخذ لها بهذا المنحى خصوصيةً تميزها من القسم الذي تنتمي إليه ، وكأنّها قسم بإزائه ، وليست كذلك الألفاظ مع المجاز في سائر أقسام الكلام ، إذ يُنقل إليها ، و يُنقل عنها .

جـ ـ إنّ للمجاز علاقات معلومة بحسب ضروبه يقع على أساس منها ؛ لا يتقيّد النقل إلى العلميّة بأيٍّ منها ، لأنّ الأعلام ذوات وليست معاني[٥٨] ، ((ولأنها لم تُنقل بعلاقة ؛ فلا مجاز فيها))[٥٩] . وهذا هو سرُّ جواز النقل إليها وامتناع النقل عنها ، فإن كان ((من حق

المجاز أن تكون بينه وبين ما نُقِلَ عنه علاقة يحسن لأجلها التجوّز والنقل ، فهذا غير موجود في الأعلام ، فلهذا بطل التجوّز))[٦٠] .

د ـ زد على ما تقدّم ؛ أنّ تحوّل المجاز عن الحقيقة يجعله فرعاً عليها ، في حين العلم ((في جميع مواقعه أصل ، ومن حق المجاز ـ لو كان العلم مجازاً ـ أن يكون مسبوقاً بوضعٍ أصليّ ، ثم يُنقل عنه))[٦١] . و يتفرّع عليه ، وكأنّ النقل إلى العلمية ؛ نقلٌ من الحقيقة إلى الحقيقة ، إذا عُدَّ النقل إلى المجاز نقلٌ من الحقيقة إلى غير الحقيقة . وصار واضحاً بهذا البيان أنّ للنقل مفهومين في الدرس النحوي : مفهومٌ يشترك فيه سائر

أقسام الكلام كما رأينا ، بما فيها قسم الاسماء ، والنقل فيها يعني (المجاز) ، ويدخل في حدّه نقل الألفاظ بحسب ضروب المجاز وعلاقاته من ـ وإلى ـ أقسام الكلام وأبوابها تبعاً .

ومفهومٌ آخر انماز به قسم الاسماء من سائر أقسام الكلام ، إذ هو مقصور على النقل إلى العلمية فيه ، ولأنّه لا يُعدُّ في أمثلة المجاز ، ولا يُصنّف في ضروبه أو يحتكم إلى علاقاته ؛ لذا فهو مجرد نقل .

لكن ثمّة أمثلة أخرى ـ وهي كثيرة ـ اكتفى النحاة وصنّاع الحدود باستعراض أمثلتها تحت اصطلاح (النقل) ، يبدو أنها لا تنحاز إلى أيٍّ من المفهومين المتقدمي الذكر (المجاز ، والنقل إلى العلمية)، كنقل الأفعال من اللزوم إلى التعدي ـ أو بالعكس ـ بهمزة النقل وبالحروف التي تعقبها[٦٢] . أو كنقل الفعل المضارع إلى المصدرية بـ(أنْ) الناصبة[٦٣] . فضلاً عن نقل الجمل والتراكيب إلى غير معناها بالنواسخ وبغيرها من الأدوات (ما ، ليس ، هلاّ ...) .

في الوقت الذي ترددوا فيه في عزو تحوّل أمثلة الأفعال إلى غير زمانها : أإلى المجاز أم إلى الوساطة الظاهرة (الأداة التي دخلت عليها) !؟ . كتحول الفعل المضارع[٦٤] إلى دلالة المضي مع (لم) و(لمّا) ، ومع (لو) و(ربّما) ، وإلى الدلالة على زمن الحال مع لام الأمر و(لا) الناهية ، وإلى الدلالة على زمن الاستقبال مع السين و(سوف) ، ومع لام القسم و(لا) النافية ، فضلاً عن سائر أدوات الشرط .

وإذا تعذّر إلحاق ما تقدّم من أمثلةٍ بالمجاز، لأنها مجرد نقل ، فهي عن حدّ العلميّة أبعد لأمور عدّة : أحدها ؛ أنّ نقل اللفظ إلى العلمية يُلزِمه وجهاً واحداً لا يتحوّل عنه ، بينما تتغيّر جهات نقل الأفعال ـ كما سلف ـ بحسب الأدوات الداخلة عليها مع كل تركيبٍ

وفي كل سياقٍ . والآخر ؛ إنّ لهذه الأمثلة جهات نقل أخرى غير ما جرى التنبيه عليه ، كتحولها من الخبر إلى الإنشاء أو بالعكس ، والنقل إلى العلمية بمنأى عن هذه الجهات . والثالث : إنّ كل هذه الأمثلة داخلة في تصنيف الجمل والتراكيب ، في حين تُعامل الأعلام معاملة اللفظ المفرد . والرابع : إذا أمكن حمل النقل إلى العلمية على مفهوم (الوضع الجديد) بوصفه واحداً من الحدود المقترحة للإحاطة بأمثلة الظاهرة ؛ تعذّر حمل النقل بالنواسخ على هذا المفهوم . ناهيك ـ خامساً ـ عن فرق وساطة النقلين (النقلُ إلى العلمية والنقلُ إلى ما سواها) . وإذا بان الفرق بين النقل إلى العلمية والنقل إلى غير جهة المجاز ؛ فهل نحن بإزاء مفهوم ثالث لاصطلاح النقل !؟ .

إنّ مما يؤخذ على النحاة انشغالهم بتحديد جزئية (النقل إلى العلمية) عن مفهوم الظاهرة الأعمّ (النقل) ، بل وعن جزئها الأهم (المجاز) ؛ فلا يكفي أن يُقال : ((إنّ الحقيقة ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضد ذلك))[٦٥] ، كما لا يكفي أن يُقال : إنّ ((حد المنقول ما استعمل قبل العلمية في غيرها))[٦٦] . فضلاً عن إهدارهم هذا الشتات الذي صار هملاً بلا مفهومٍ محددٍ ، فلا هو إلى المجاز ، ولا هو إلى العلمية ! .

❖ حدُّ النقل ؛ مقاربةً وشروعًا

لتكن صياغة الحدِّ الذي يعرِّف بمفهوم (النقل : الانزياح) من خلال الوفاء بالمطالب الآتية :

١ـ ما المعنيُّ بالنقل : (اللفظ أم المعنى) ؟ .

اتفقت كلمة العلماء على أنَّ (الدلالة والوظيفة) هما الجهة التي تزاح صوبها الألفاظ إذ تتحول، لكنهم اختلفوا في المعني بالنقل : اللفظ أم المعنى ؟. فشاعت هناك نظرتان متغايرتان نسبت إحداهما النقل إلى آللظُ ، وتبنى المشتغلون ببنى الألفاظ (علماء النحو والصرف) القول بها، فـ((النحاة الأوائل ، كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي))[٦٧] . قال المبرِّد : ((إنّ ما كان فيه الهاء (تاء التأنيث) ، فإنما لحقتهُ وبناؤهُ بناء المذكر ؛ نحو قولك : جالس، كما تقول : جالسة . وقائم ، ثم تقول : قائمة . فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير، والأصل التذكير))[٦٨]. وواضحٌ أنّه يخصُّ بناء المذكر بحديث التحول إلى جهة التأنيث لا معناه .

ونسبت النظرة الأخرى النقل إلى المعنى، وكان علماء البلاغة والمشتغلون بحقل الدلالة عموماً من أكثر المتحمسين لهذا الرأي والمتبنين لهذه النظرة ، فـ((لمّا جاء عبد القاهر أكّد ذلك مصححاً في تعريف المجاز كلمة (نقل اللفظ) ، وأراد (إلى معنى اللفظ) ، لأنّ النقل ـ بزعمه ـ إنما هو خروج اللفظ عن معناه الأصلي ، فلا يكون مقصوداً ، ولكن المسألة مسألة ادّعاء معنى لا نقل لفظ ... وخرج لنا بمسألة المجاز الحكمي))[٦٩] .

ويبدو أنّ علماء البلاغة حسموا قضية النقل أخيراً لصالح المعنى ، وتواضعوا لفهم عبد القاهر الجرجاني فيها ، حتى أن ابن الأثير حين استعدى (الألفاظ) على حمى (المعاني) ، أو أوهم ذلك في تعريفه المجاز بأنه ((اسم للمكان الذي يجاز فيه ... ... وحقيقته هو الانتقال من مكان إلى مكان ، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محلٍ إلى محلٍ))[٧٠] ؛ سَخِرَ منه ابن أبي الحديد ، وقال متهكماً : ((فأمّا قوله : (فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محلٍ إلى محلٍ) ... ... فإنّه يوهم أنّ المعنى شيء يحلُّ فيه اللفظ ، ولسنا نضايقه في ذلك وأمثاله))[٧١] .

ودخل علماء الدلالة اليوم في وفاقٍ تامٍ مع علماء البلاغة ـ كما تقدم ـ على أنَّ المعنيّ بالنقل هو (المعنى) ، في الوقت الذي تظافرت فيه جهودهم لتأسيس علم خاص يُعنى بدراسة (المعنى) يعرف اليوم بـ(علم الدلالة) ، ويأخذ على عاتقه تفسير هذه القضية ضمن قضايا الدلالة ، ويبحث كيفية وقوعها ، فطفت على السطح القسمة الثلاثية المشهورة : (توسيع المعنى ـ تضييق المعنى ـ نقل المعنى) المشار إليها آنفاً مشدودةً إلى عنوانها الأشهر : (تغيير المعنى) ، ويظهر احتفاء علماء الدلالة بهذه القضية في جانبين : أحدهما : تواضعهم على تقسيمها على النحو المشار إليه، حتى زعم ستيفن أولمان أنّها قسمةٌ حاصرةٌ لا يتوقع أن ينهض بها قسيمٌ رابعٌ[٧٢]. والأخر ؛ الرغبة المتكررة في الاصطلاح على الموضوع ومداخله بمصطلحات جديدة (رديفة) عكست جانباً مهماً من التنافس على بحث الظاهرة ؛ وهي تُجمِعُ على نسبة النقل إلى المعنى على اختلاف صيغها ، حتى أن القسمة المنطقية المشار إليها آنفاً لا تكاد تثبت على أحدها . سمّاه بعضهم[٧٣] : (تغير المعنى) ، ودعاه آخرون[٧٤] بـ(أشكال تغير المعنى) ، و(أنواع التغير في المعنى) ، و(قوانين تغير المعنى)، و(مظاهر التغير الدلالي) ، و(أعراض التطور الدلالي) .

وعلى النحو المشار إليه وقع الاصطلاح على أشكال هذا التطور وأقسامه بما يأتي[٧٥] :

أ ـ توسيع المعنى ، أو تعميم المعنى ، أو امتداد المعنى ، أو انفتاح المعنى .
ب ـ تضييق المعنى ، أو تخصيص المعنى ، أو تقليص المعنى .
جـ ـ نقل المعنى ، أو انتقال المعنى ، أو تحوّل المعنى ، أو تغيير مجال الاستعمال .

والحقيقة إنّ هذه القسمة غير عادلة ، وإن زُعم ((أنّ نقل المعنى يُعدُّ أهم أشكال تغيير المعنى))[٧٦] ، فكيف تكون منطقية وهي غير عادلة !؟ . كيف يُجعل النقل قسيماً لاتساع الدلالة وضيقها وإليه مردهما !؟ . إنك لو عاينت أمثلة (اتساع الدلالة وضيقها) لم تجدها تخرج عن واحدٍ من ثلاثة أحوال ، وهذه الأحوال الثلاثة تعد مصير كل لفظٍ خضع ويخضع لسنن التطور ؛ فإمّا أن ينتهي به اتساع الدلالة أو ضيقها إلى (الترادف) ، يعني أن يصير اللفظ بالتطور رديفاً للفظ الذي صار بمعناه، كترادف (في) ـ بعد انزياحها عن أصل معناها ـ لـ(على) في الدلالة على معنى (على) في نحو قوله : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٧٧] .

وإمّا إلى (الاشتراك) أو (التضاد) ، كاشتراك (خلا) الفعلية و(خلا) الحرفية في اللفظ[٧٨] ، وتضاد دلالتي (ربّ) : التقليل والتكثير في المعنى[٧٩] ، بعد انزياحهما (المشترك والمتضاد) عن أصلٍ واحدٍ ، واشتراكهما في بناءٍ واحدٍ .

وصار واضحاً بهذا القدر أنّ أمثلة الاتساع لا يتصور وقوعها من غير طريق النقل ، وبالمنطق نفسه ضيق الدلالة وانحسارها ، فكيف يجعل النقل قسيماً ثالثاً ولا يمكن تصوّر وقوعها بدونه ، ثم يُزعم أنّها قسمةٌ منطقيةٌ على أساس أنها لا تقبل قسيماً رابعاً !؟ .

قس على ذلك الخطة البديلة : (رقي المعنى ـ وانحطاط المعنى) ؛ والمسماة بـ(الخطة النفسية)[٨٠] وقد أخذت نصيبها هي الأخرى من التزويق الاصطلاحي ، إذ يُصطلح على (رقي المعنى) بـ(تسامي المعنى)[٨١]، وعلى(انحطاط المعنى) بـ(تدني المعنى)[٨٢]،أو(ابتذال المعنى)

هذه الخطة في الحقيقة ليست إلا وصفاً آخر لما ستؤول إليه دلالات الألفاظ إذ تضيق وتتسع من طريق النقل ، فلا يُتَصور أنّ رقي الدلالة أو انحطاطها كان خارج تصور سعتها أو ضيقها، فربما اتسعت ورقت ، وربما اتسعت وانحطت ، فليست القضية إلا صرف هذا الوصف لجانب ، وصرف الوصف الآخر لجانبٍ آخر [٨٣] ، ومن ثم لا يحسن ، بل لا

يصح عدّها قسيماً ثانياً وثالثاً ، أو رابعاً وخامساً للنقل ، كما لا يصح ميزها منه . إنها حتى ليست جهات نقل . إنها وصف لسعة الدلالة ـ كما يُصطلح ـ وضيقها .

لأجل ذلك فنحن لا نقول إنّ النقل أهم الثلاثة ، بل نقول إنّ النقل مبنى الثلاثة ، ومرد الثلاثة، وكل الثلاثة، ويكفي أنّ هذه الدراسات لا تتجاوز هذه الحقيقة إذ تعرّف ((توسيع المعنى... بـ(الانتقال) من معنى خاص إلى معنى عام))[٨٤]، وأنّ ((تضييق المعنى يعني ..

(تحويل) الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي))[٨٥] وهل قلنا غيرأنّهما نقلٌ وتحويلٌ!

بل ونزعم أنّ تطور الألفاظ (دلالياً) لا سبيل له من غير طريق النقل ، ولابد أن يُختصر تعريف التطور (الدلالي) ـ لأجل ذلك ـ في مفردة (النقل) ؛ إذا كنا نفرِّق بين ما كان من أمثلة (الترادف ، والمشترك ، والتضاد) بالنقل ، وما كان منها بالوضع ، فإنّ نحو (جلسَ ، وقعدَ) لا تطور فيهما، مع أنّهما رديفان، فالترادف نفسه لا يكون إلزاماً لحصول التطور، لكن ترادف نحو (في) و(على) في المثال الآنف؛ إنما كان لأن أحدهما أُزيح (تطور) إلى دلالة الآخر؛ ولزم من تطوره انتقاله إلى دلالةٍ غير دلالته التي عُرف بها، فبالنقل حصل التطور ووقع الترادف. والفرق بين الحالتين، أو قل بين الترادفين؛ أنّ أحدهما جاء من طريق الوضع؛ وهذا لا تطور فيه، فأمّا الآخر فكان نتيجة من نتائج التطور، كما أنّ كثيراً من أمثلة الاشتراك والتضاد تعد من نتائجه.

لا يخفى أنّ نسبة الاتساع إلى المعنى نسبة خاطئة تواضعت عليها الدراسات الدلالية قديماً وحديثاً ، فهل المعنى شيء قابل للاتساع أصلاً حتى ننسبه إلى الاتساع ، أو ننسب الاتساع إليه !؟. كيف تتسع المعاني ، وكيف تنقل !؟. لنستمع إلى الدكتور أحمد مختار عمر وهو يشرح وجهة نظر علماء الدلالة في كيفية اتساع المعنى إذ يقول : ((ويعني توسّع المعنى أنّ يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق))[٨٦] . وسنقبل بهذا التعريف معياراً وحكماً على صحة الدعوى أو دحضها .

للوهلة الأولى ؛ نعم . إن انزياح الحرف (في) إلى دلالة الحرف (على) في الشاهد الآنف ، أو إلى غيرها من الدلالات يعد تكثيراً لدلالات الحرف (في) ، وواضح أنّ هذه الدراسات تعوّل في تعريف (الاتساع) على معنى (الكثرة : كثرة الدلالات) التي ينزاح إليها هذا الحرف بنص التعريف الآنف ، وهذا يعني أن بناء الحرف اتسع للدلالتين وأن

معانيه تعددت ، لكنها تُلبِس فتنسب الاتساع إلى شق الدلالة من الحرف لا شق اللفظ (البناء) ما يوهم (تمدد المعنى) لا تعدده ، مع أنّ الحقيقة عكس ذلك وخلاف ذلك . فإذا كان الاتساع يعني تكثير دلالات اللفظ بحسب التعريف المتقدم الذكر ، وإنّ مثل قولهم : (اتسعت دلالة (في)) يلتبس فيها نقل البناء (تعدد الدلالة) بنقل المعنى المدّعى (تمدد الدلالة) . مع أنّ دلالة (في) سقطت عن بنائها في موضع الانزياح ، وصار بناؤها إلى دلالةٍ جديدةٍ هي دلالة (على) فكيف يُنسب الاتساع إليها وهي في حكم الساقط المتروك !؟ ، ولو لم تكن في حكم الساقط المتروك ما عُدّت ازاحة ، وبناء اللفظ لا يزال على أصل دلالته .

وعلى افتراض بقاء اللفظ على دلالته الأصلية حتى مع وقوع الانزياح (تجوّزاً) ، وأن نسبة الاتساع إليها نسبة صحيحة ، فكيف اتسعت !؟ . كيف تتسع الدلالة !؟ هل يُفهم منها معنى (التعدد) !؟ ، فإن فهمت بمعنى التمدد ؛ فهل وقع في ظن أحدهم أنّ الدلالة تتمدد !؟ اللهم إلا أن يُقال صار الحرف في الوقت نفسه والموضع نفسه يدلّ على المعنيين على طريقة التضمين في الأفعال[٨٧] ، يعني أُشرب لفظ الحرف المعنيين (المعنى الذي وضع عليه ، والمعنى الذي نُقل إليه) . أقول وعلى فرض وقوعه ، ماذا لو كانت ثلاثة معان أو أربعة ، كيف سيتشرّبها اللفظ جميعاً في حالٍ واحدةٍ على طريقة التضمين !؟ . فإذا كانت نسبة الاتساع إلى المعاني لا تصح ؛ فكيف تصح نسبة النقل إليها !؟ .

أمّا إن فُهم من هذه العبارة نسبة (الاتساع) إلى الأبنية ابتداءً ؛ فهذا ما ندعو إليه ، فلماذا يُقال: (توسيع المعنى) إذن !؟. وأعجب منه أن يُقال بعد هذا أنّ ((هناك شبه اتفاق بين النقّاد (العلماء) على أنّ الاتساع جوهره تعدد المعنى))[٨٨]؛ فلماذا يُقال : (نقل المعنى) إذن !؟ .

إنّ الذي ألبس على هذه الدراسات نسبة الاتساع (النقل) إلى المعاني دون الألفاظ والأبنية ـ كما يبدو ـ جمود اللفظ على صورة واحدة في مقابل تغير دلالة البناء مع كل موضع انزياح ، فلما رأوا تغير الدلالة وثبوت اللفظ ؛ نسبوا التطور (الاتساع والنقل) إلى المتغيّر (الدلالة) دون الثابت (اللفظ) ، ففكرة (التغير والتبدل) للوهلة الأولى تعد أكثر تناسباً مع حالة (الاتساع والنقل) من حالة (الجمود والثبات)، وكأنه لم يخطر ببال أحدهم ـ كما رأينا ـ أنّ هذه الصورة الجامدة (صورة اللفظ والبناء) هي مبعث هذا الاتساع

، وأنّ أبنية الألفاظ هي المعنية بالنقل والاتساع وليست دلالاتها ، لا فرق في ذلك بين أبنية الحروف والاسماء والأفعال وسائر أقسام الكلام وبين أبنية التراكيب . والنقل بهذا المفهوم يعني الانزياح . أو لنقل : (انزياح بنى الألفاظ والتراكيب عن أصل وضعها) . غير أنّ السيوطي نقل الخلاف عنهم : ((هل وضع الواضع المفردات ، والمركبات الاسنادية ؟ . أو المفردات خاصة دون المركبات الاسنادية ؟ ؛ فذهب الرازي وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم إلى الثاني ، وقالوا : ليس المركب بموضوع ؛ وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات))[٨٩] ، وذهب السيوطي هذا المذهب زاعماً ((أنّ واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات ، بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم ، يبين ذلك أنّ حال الجمل لو كانت حال المفردات ؛ لكان استعمال الجمل وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك ، ولوجب على

أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل ويودعوها كتبهم ، كما فعلوا ذلك بالمفردات))[٩٠] .

٢ـ عن أيِّ شيءٍ تنقل الأبنيةُ إذ تنقل (عن أيِّ دلالةٍ) ؟ .

إنّ الدلالة التي نؤسس لانزياح الأبنية عنها ليست الدلالة المعجمية المنقولة عن أصل وضعها من طريق المجاز [٩١] فحسب ، أو الدلالة الوظيفية المنقولة عمّا هي له من طرق الانزياح الأخرى كما يزعم الدكتور تمام حسان وغيره [٩٢] فحسب ، أو التي ترددت من بنية العمق إلى بنية السطح في الجمل والتراكيب من طريق التوليد والتحويل [٩٣] ، أو غيرها مما استحالت وسماً أو علامةً بالعلمية فحسب .

إنّ الدلالة التي نؤسس لها بالمفهوم الجديد تصدق على ذلك كله ، لا فرق بين الدلالة المعجمية أو الوظيفية ، ما حسن فيها وصف (الوضع) ومالم يحسن ، وسواءٌ أكان البناء الذي يحتويها لفظاً أو تركيباً ، ولا عبرة بمن يميز بينها بلا وجه ؛ كالدكتور تمام حسان الذي ماز الدلالة الوظيفية عن رسيلتها المعجمية ، بعد أنّ دعا انزياحها بـ(النقل الوظيفي) فرقاً له عن (النقل المعجمي أو المجازي) [٩٤] على حد قوله ، ولا يخفى ما في هذا التقسيم من مجانبةٍ للصواب ، وإن توافر عليه بعض الباحثين ؛ يسلِّمُ به ويردده [٩٥] .

من قال إنّ (المجاز) مقصورٌ على انزياح الدلالة المعجمية ، وأنّه لا يدخل تحت مظلة النقل الوظيفي ، فأين نجعل استعارة الحروف بعضها دلالة بعض استعارةً تبعيةً (تناوب الحروف) ، أليست معانيها وظيفية كما يُزعم [٩٦] !؟، وماذا عن الاستعارة في سائر

الأدوات [٩٧] !؟ . بل أين تذهب أمثلة المجاز اللغوي [٩٨] ، نحو : الوصف بالمصدر ، أو انقلابها ـ يعني المصادر ـ ظروفاً ، وإقامة صيغة مقام أخرى ... وغيرها الكثير الكثير !؟ . وإذا كان المجاز قد اختص بنقل الدلالة المعجمية ، واختص النقل الوظيفي بالدلالة الوظيفية كما زُعم ؛ فعلى أيِّ نحوٍ ستصنّف انزياحات الألفاظ ذات الدلالة المعجمية إلى معاني الألفاظ ذات الدلالة الوظيفية ، أو العكس !؟ في أيِّ النقلين يُصنّف انزياح مثل (غير) ذات الدلالة المعجمية إلى معنى (إلّا) ذات الدلالة الوظيفية ، أو انزياح (إلّا) نفسها ذات الدلالة الوظيفية إلى معنى (غير) عينها ذات الدلالة المعجمية [٩٩] ، أفي النقل (المجازي) أم (الوظيفي) !؟.

لا يمكننا حصر تحول الألفاظ عن معانيها ووصفها بأنها مسارات معجمية خالصة أو وظيفية خالصة على النحو الذي انتهى إليه الدكتور تمام حسان، وهي متداخلة متشابكة على النحو الذي تقدم، وليس انزياح (إلّا) إلى دلالة (غير) أو العكس إلا مثالاً واضحاً يدفع هذا الفهم. فالألفاظ إذ تتحول عن معانيها المعجمية أو الوظيفية ربما استبدلتها بأخرى مثلها أو مغايرة لها. ولا يكفي خلافاً لهذه الدعوى القول بأنّ مثل هذه القسمة لا تصح؛ بل لابد من الرجوع بهذه الأمثلة بعد تجاوز هذه التصنيفات إلى عنوانٍ واحدٍ؛ تمهيداً لإخضاعها إلى مفهومٍ واحدٍ.

وتجنباً لموضع الخلاف المشار إليه آنفاً (: أيصدقُ (الوضع) على المفردات أو المركبات الإسنادية ، أم فيهما على حدٍّ سواء ؟) ؛ لتكن الصيغة المُعدّلة لمفهوم النقل ـ أخذاً بهذين الاعتبارين ، وتجنباً لما سبق ـ هي : (انزياح بنى الألفاظ والتراكيب عمّا هي له ، أو عن أصل معناها عجمةً أو وظيفةً) بدل (عن أصل وضعها) . هذا مع علمنا أنّ هناك بعض الألفاظ لاتزال تحتفظ بملمحٍ تمييزيٍّ أو ملمحين من مجمل دلالتها وفقاً لطرائق انزياحها . قال ابو البقاء الكفوي : ((كل حرف كان له معنى متبادر ، كالاستعلاء في (على) مثلاً ، ثم استعمل في غيره ، فإنّه لا يترك ذلك المعنى المتبادر بالكلية بل يبقى فيه رائحة منه ، ويلاحظ معه))[١٠٠] ؛ يعني أنها تخلّت عن بعض ملامحها التمييزية فحسب [١٠١] أو أغلبها دون سائرها، وأكثر ما يقع ذلك للألفاظ من طريق الحمل على المعنى ، عندما تتعلق الازاحة بجانب جنسها أو عددها أو ما شاكل ذلك دون عجمتها ، لكنه على أيّة

حال يعدُّ انزياحاً، وإنّه داخل في هذا الحدّ، سواءٌ أكان في ملمحٍ أو ملمحين، أو فيها كلها، كما هو حال أغلب أمثلة الانزياح

٣ـ على أيِّ شيءٍ تقع الأبنية إذ تنقل عن معانيها ؟ . كيف يقع النقل ؟ .

من غير المتوقع إذ تنزاح الأبنية عن معانيها أن تقع على أبنيةٍ أخرى ، وهل يتوقع أن يستبدل البناء دلالته التي تخلّى عنها ببناءٍ يضمّهُ إلى بناء نفسه !؟ . بل المعقول جداً أن يستعيض البناء عن دلالته التي تخلّى عنها بأخرى يرمّمُ بها شقّه المهدوم ، وعلى الأبنية تقع رحلة البحث عن هذه الدلالة ، فإليها يُنسب النقل ، إذ النقل للأبنية لا للمعاني .

وهذا يعني أنّ ظاهرة النقل تفيد عملياً من ثنائية العرض (اللفظ) والجوهر (المعنى) مرتين ، مرة عند الانزياح عن دلالة الأصل ، ومرة عند التحوّل إلى دلالة الفرع ، فإذا كانت الألفاظ في موضع الازاحة تسهم ببنائها ، وعند التحول تسهم بدلالتها ؛ فما النقل إلا تزويج بناء الأول بدلالة الثاني . ولأنّ الصيغة المعدّلة آنفاً : (انزياح بنى الألفاظ والتراكيب عمّا هي له أو عن أصل معناها) لا تفي بوصف الشق الأخير من عملية التحوّل ما يدعو إلى تعديلها أو الاستدراك عليها بما يحوط بشقها الآخر ، أو قل بشقيّها جميعاً . وبدل القول : (النقل : انزياح بنى الألفاظ عمّا هي له) ؛ نقول : (النقل : تزويج بناءُ لفظٍ بدلالةِ لفظٍ آخر) . ولماذا

لا نقول : (النقل : تحوّل اللفظ عن أصل معناه إلى دلالةِ لفظٍ آخر) .

لكن لا يقطع بالضرورة ((أن يكون لكل معنى لفظ ؛ لأنّ المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى ، والألفاظ متناهية))[١٠٢] ، وربما وقع البناء المنقول على واحدٍ من هذه الدلالات التي لا لفظ لها ، وهذا يدعونا إلى تعديل الصيغة الآنفة مرة أخرى ـ أخذا بهذا الاعتبار ـ من قولنا : (إلى دلالة لفظٍ آخر) إلى القول : (تحوّل ... إلى دلالةٍ لم تكن له) ؛ فهو أوفق للصواب .

واستكمالاً للإجابة عن كيفية وقوع النقل ؛ لاحظ العلماء أنّ مبنى هذا التزاوج بين الشقين يتكأ في حصوله على (سببٍ : مسوّغٍ) ، وينجلي حال وقوعه عن (نتيجةٍ) . أمّا (السبب) فيعد الوساطة التي عن طريقها تنزاح الألفاظ عن معانيها ، فنقلُ بناءِ المذكرِ ـ مثلاً ـ إلى دلالة المؤنث كان بوساطة علامة التأنيث ، إذ ((التأنيث .. إضافة علامة للمذكر لجعله مؤنثاً ، نحو : نشيط ـ نشيطة ، عالم ـ عالمة))[١٠٣] ، كما أنّ نقل بناء

النكرة إلى جهة المعرفة كان بوساطة أدوات التعريف . قال سيبويه : ((إنّ النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرّفُ به ... ... وأنّ المذكر أول ... وإنما يخرج التأنيث من التذكير))[١٠٤] ، فقرن علامتي التعريف والتأنيث بموضع الازاحة ، وأناط بهما تحول البناء عن أصل دلالته ، مفرّقاً بذلك بين البنائين : بناء الأصل المتجرّد من هذه العلامة ، وبناء الفرع المنقول عن ذلك الأصل بتلك العلامة .

وربما كانت وساطة النقل معنوية ، كما في أمثلة المجاز ، لأنّ مدارها إمّا على التشبيه كما هو الحال مع مجاز الاستعارة ، أو على غيره من العلاقات المعنوية بالنسبة إلى المجازين العقلي واللغوي . قال ابن جني : ((إذا وُصِفَ بالمصدر ـ يعني عند تحويله إلى الوصفية ـ صار الموصوف كأنه مخلوق من ذلك الفعل ، لكثرة تعاطيه له ، واعتياده إياه))[١٠٥] .

ولأنّ النقل لا يقع من غير وساطة ، وأنّها تنزل منه منزلة الشرط [١٠٦] ؛ ففي هذا قدرٌ كافٍ يدعونا للاستدراك على الصيغة المعدّلة آنفاً بما يحفظ لهذه الوسائط حقها في صناعة الحدِّ ؛ لكن ليس قبل أن نحفظ للنتائج المترتبة على وقوع الانزياح ـ بالاعتماد على هذه الوسائط ـ حقها فيه كذلك .

وأمّا (النتيجة) ؛ فقد سبقت الإشارة إلى أنّ الوظائف النحوية تعد من أهم النتائج المترتبة على نقل الألفاظ عن أصل معناها لتقع على معان جديدة تتحصل بها وظائف جديدة ، بل قد يقع النقل في الجانب الوظيفي دون المعجمي كما مرَّ بنا آنفاً ، لكن هذه النتيجة أمرٌ غير مطّردٍ ؛ ومع ذلك جعلها الدكتور تمّام حسّان شرطاً مما يصحُّ به مفهوم النقل ، أو مفهوم (النقل الوظيفي)[١٠٧] كما يدعوه هو تمييزاً له من (النقل المعجمي المجازي) كما مرّ بنا، وربما تمييزاً له من (النقل الصرفي) على أساس أنّ (النقل الوظيفي) واقعٌ ضمن المستوى النحوي، وأنّ بيئته الطبيعية هي السياق [١٠٨] ، وأنّ الأنواع الأخرى واقعةٌ ضمن المستويات الأخرى .

والحقيقة إنّ تغيّر وظائف الألفاظ المزاحة لا يكون بشكل مطّردٍ، ومن ثَمَّ لا يمكن التعويل عليها في إثبات النقل من عدمه حتى ضمن المستوى النحوي نفسه، فحروف الجر ـ مثلاً ـ إذ يُنقل بعضها إلى دلالة بعض تمهيداً لتناوبها ؛ لا يترتب على انزياحها تغيّر في وظائفها ، فهل أنّ بقاءها على وظيفتها النحوية بعد النقل بمنكرٍ لنقلها إلى دلالة غيرها من الحروف

، أو مخرجٍ له عن المستوى النحوي !؟ . لا شك إنّه نقل ، وإنّه واقع ضمن المستوى النحوي .

إذن فهذه الميزة غير المطّردة لا يصح أن تعد عَلَمَاً على المستوى النحوي، ولا أن تسهم في صناعة حده ما لم تُعلَّق عن الاطّراد ، وتقيّد بنحو عبارة : (في الغالب) ، بل إنّ حصر نشاط الظاهرة في حيز الأسيقة يُعدُّ ـ هو الآخر ـ حَجْراً لها خلف قضبان ضيقة ، فأمثلة النقل ضمن المستوى الصرفي تعد مورداً رئيساً آخر إلى جانب أمثلة المستوى النحوي ، بل لا يستبعد أن يلقي بعضها أو كثيراً منها بظلاله على خصائص السياق وظيفياً ؛ كـ((أنْ تُنقل ـ يعني الأفعال اللازمة ـ بالهمز ، فيحدث النقل تعدّياً لم يكن قبله))[١٠٩]، أو أن تُنقل الأسماء إلى الوصفية بياء النسبة ، فيعامل الاسم المنسوب لأجلها معاملة المشتق وظيفياً [١١٠]، مع أنّ نقل هذه الأمثلة كان خارج السياق ابتداءً ، وأنها مصنّفة ضمن المستوى الصرفي ، قبل أن تصنّف في المستوى النحوي [١١١] . كما أنّ النقل إلى العلمية كذلك لا يعتمد على سياق يحتضنه ، ومع ذلك فهو معدود في أمثلة المستوى النحوي لما يترتب على انتقالها من تغير في وظائفها .

وبهذا يتضح أن السياق ليس البيئة الطبيعية لدراسة النقل مفهوماً إذا كان ثمّة ما يرد عن المستوى الصرفي وغيره . كما أن تغيّر الجانب الوظيفي للألفاظ حال نقلها لا يعد معياراً وقائياً لقبول أمثلة الانزياح أو ردِّها ضمن المستوى النحوي . وإذا كنا ملزمين بتوضيح بعدين للدراسة : أحدهما ؛ بيان مفهوم النقل ابتداءً ، والآخر ؛ تحديد المستوى النحوي في هذا المفهوم بوصفه البعد الآخر لهذه الدراسة ؛ فإن الصيغة النهائية المرضية في حدِّ (النقل) هي في تعريفه بـ(تحوّل الأبنية (ألفاظاً وتراكيب) عن معانيها (المعجمية أو الوظيفية) إلى أخرى لم تكن لها ؛ بوساطة (إن لم تكن لفظية فمعنوية)) . أو نقول اختصاراً : (تحوّل الأبنية عن معانيها إلى أخرى لم تكن لها بوساطة) .

الخاتمــة ونتائـج البحـث

١ ـ اتضح أنَّ الحد المرضي في النقل هو انزياح البناء باتجاه الدلالة ، وليس العكس .

٢ ـ اتضح أنّ ظاهرة النقل شكلية تتصل ببنى الألفاظ ، يعرفها المشتغلون ببنى الألفاظ أكثر من المعنيين بحقل الدلالة ، وليست دلالية كما أُشيع من قبلُ ، واشتهر بين الدارسين اليوم ،

ولا ميتافيزيقية كما يحلو لأنصار المنهج الوصفي نعتها ، فقد أثبت النحاة أنهم أقرب إلى الوصف ـ في هذه الجزئية ـ من الوصفيين أنفسهم . لكنهم مع دقة الملاحظة لم يضعوا في المستوى النحوي منها حدّاً مرضيّاً يجمعوا شتاتها كما فعلوا مع أمثلتها ضمن المستوى الصرفي أو البلاغي .

٣ ـ اتضح أن تحديد معالم الظاهرة وظيفياً ضمن المستوى النحوي ليس في استبعاد أمثلة الانزياح في الجانب المعجمي ؛ فاللغة تحتفظ بأمثلة عديدة استبدلت فيها الأبنية معانيها الوظيفية بأخرى معجمية ، أو المعجمية بأخرى وظيفية .

Abstract

Intertextuality as a Concept: A Reading on the Syntactic Level

Key word: Intertextuality

Ph.D Candidate: Asst. Inst. Saifeddeen Sh. Noori

Supervisor: Asst. Prof. Nsaif J. Mohammed (Ph.D)

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

Intertextuality is one of the foremost terms that overcome a group of concepts based on, in their various levels and topics, its connotation whether in its naming or its synonyms. It is the 'modification or declension' on the morphological level as the "declension of verbs is moving them from the past to the present or the imperative, or from the active to the passive… or even modifying them in terms of the subject from the singular to the plural pronoun, from the masculine to the feminine, from the third person to the first or the second person".

It is the 'development and variation' in the wide and restricted sense, the general and the specific on the connotative level, even if connotation scholars placed it as the partition between (vastness and narrowness) or between (generalization and specificity) in this level. This is due to the fact that the new connotative concepts are explained in terms of this triple division encompassing any connotative development (generilisation of meaning, specification of meaning, intertextuality of meaning) to the extent that some of them started to name it the 'logical division'. Yet, they were asserting that 'intertextuality is regarded the most significant form of change in meaning'.

Moreover, it is the (metaphor and metonymy) on the rhetorical level as in 'people depended on his limit as said by Abdulqaher when dealing with intertextuality, and that each expression moved from its place is a metaphor'. For the 'metaphor is the naming of the place it is approved in, as the same in saying 'Maaj', the place of residence and 'Mazar' which is shrine and the like. Its truth is the movement from a place to another. This meaning is taken to be used to indicate the transmission of expressions from one meaning to another'.

الهوامش

(١) المعجم المفصل في علوم اللغة : ١/ ١٧٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة :١٩٠ ـ ١٩١،ودلالة الألفاظ : ١٥٢ ـ ١٦٧،وعلم الدلالة : ٢٤٣ ـ ٢٤٩.

(٤) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٠ ـ ١٩١.

(٥) علم الدلالة : ٢٤٩ .

(٦) دلائل الإعجاز : ٥٣ .

(٧) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/١٩٣ .

(٨) تنظر الصفحات : ٦٤، ٦٦، ٦٧،٧١ .

(٩) الحدود النحوية : ٧٣ .

(١٠) المصدر نفسه : ٧٧ .

(١١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٢٦٢ .

(١٢) ينظر : المعجم المفصل في علوم اللغة : ١/ ٥١ .

(١٣) ينظر تقديمه لكتاب تلميذه مصطفى الساقي (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) :١٥.

(١٤) ينظر ـ مثلاً ـ : الكتاب : باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير) : ٢/٣٣١ .

(١٥) التعريفات : ٢١١ .

(١٦) ينظر : الكليات : ٦٩ ، و٧١١ ، و٨٦٥ .

(١٧) المصدر نفسه : ٧٣٠ .

(١٨) المصدر نفسه : ٧٦٠ .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) الكليات : ٧٦٠.

[٢١] ينظر : المصدر نفسه .

[٢٢] كشاف اصطلاحات الفنون : ١٦٦٢ .

[٢٣] المصدر نفسه : ١٧٢٥ .

[٢٤] المصدر نفسه .

[٢٥] ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ١/٤٥ ـ ٤٧ .

[٢٦] ينظر : البيان في روائع القرآن : ١/ ٥٢ .

[٢٧] المصدر نفسه : ١/ ٥١ .

[٢٨] ينظر : البيان في روائع القرآن :١/ ٥١ .

[٢٩] ينظر : تقارض الألفاظ في الدلالة والاعراب : ١٤ .

[٣٠] الخصائص : ٢/ ٤١١ .

[٣١] ينظر : الحمل على المعنى في العربية (رسالة) : ١٠٧ ـ ٢٢٠ .

[٣٢] فرّق الدكتور تمام حسان ـ في كتابه (البيان في روائع القرآن : ١/ ٥٢) ـ والدكتور أحمد محمد عبد الراضي تبعاً ـ في كتابه (استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل :١ـ٢) بين النقل والمجاز، قاطعاً بذلك العلاقة بين النقل وبين هذه المصطلحات بقصدٍ أو بغيره، جاهلاً أو متجاهلاً حقيقة كونها ضرباً من ضروب.

[٣٣] يرى د. تمام حسان في واحدٍ من آرائه ـ في كتابه (خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٣) ـ أن التضمين من أمثلة المعاقبة والمعاقبة عنده غير النقل ،ويزعم د. عبدالله صالح ـ في اطروحته (ظاهرة النيابة في العربية :٣٤٩) ـ أن التضمين من أمثلة النيابة ، والنيابة عنده غير النقل . هذا غير اختلافهم فيما يدخل في أمثلته ، فمن يدفع وقوعه في الحروف؛ كالدكتور علي العنبكي ـ في دراسته (الحمل على المعنى:٢٥١) ـ ومن يدفع وقوعه في الاسماء فضلاً عن الحروف ؛ كالدكتور عبدالله صالح في دراسته المشار إليها آنفاً .

[٣٤] يزعم د. محمود سليمان في كتابه (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية :٩) ((أنّ التحويل يكاد يكون مصطلحاً صرفياً خالصاً)) .

[٣٥] يرى الدكتور هادي نهر ـ في دراسته (النيابة النحوية من خلال القرآن الكريم ـ أنماطها ودلالاتها) وتلميذه الدكتور عبدالله صالح ـ في دراسته المشار إليها آنفاً ـ أن النيابة غير النقل ، بعد ردّهما جلَّ أمثلة النقل إلى دائرة النيابة التي يريانِ استقلالها عنها .

[٣٦] تكاد الدراسات التي تعنى بدراسة الاتساع تحصر أمثلتها في الظروف والأدوات تطبيقاً للمقولة التي تذهب إلى أن (الحروف والظروف يتسع فيها مالا يتسع في غيرها) . ينظر ـ على سبيل المثال ـ : التوسع في المعنى في التعبير القرآني عند القاضي البيضاوي في أنوار التنزيل (رسالة) : ١٠ ـ ١٣ .

[٣٧] ربما لانحصار موضوع الحمل في الأعداد والأجناس تقريباً كما تقدم بنا ؛ أنكر الدكتور علي عبدالله العنبكي ـ صاحب دراسة (الحمل على المعنى في العربية :١ ـ ٣٩ ، و١٠٧ ـ ٢٦٩) في لقاء شخصي معه بتأريخ ٢٠١٤/١٠/١٠ ـ على الحمل لا علاقة له بالنقل ؟

[٣٨] أنكرت الباحثة سندس محمد جميل أي علاقة للنيابة والتضمين بالتقارض في دراستها (تقارض الألفاظ في الدلالة والإعراب : ١٣، و٢٢، و٢٤) ، بل لم تعرض لعلاقة التقارض بالنقل أصلاً .

[٣٩] المجاز وأثره في الدرس اللغوي : ١٣٨.

[٤٠] معجم المصطلحات البلاغية وتطورها :٣/ ١٩٤، والمجاز وأثره في الدرس اللغوي :٤١ ـ٤٣، و١٣٨.

[٤١] الكتاب : ١/ ٢١١ .

[٤٢] الكليات : ٣٠ .

[٤٣] تحصيل عين الذهب : ٨٠ ، والخصائص : ١٧٧/٢ ، وشرح المفصل : ٤٣٣/١.

[٤٤] الخصائص : ٤٤٦/٢ .

[٤٥] البقرة : من الآية ١٨٧ .

[٤٦] الخصائص : ٤٣٥/٢ ، وينظر : ٢/ ٣٠٨ .

[٤٧] الكليات : ٢٢٢ .

[٤٨] ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطرها : ٢١٠/٣.

[٤٩] ينظر حديث المجازين العقلي واللغوي في المصدر نفسه .

[٥٠] ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠

[٥١] ينظر : الكليات : ٨٤ ، و٢٦٢ ، و٩٠٦ .

[٥٢] شرح المفصل : ٢/ ٨٨ .

[٥٣] الخصائص : ٢/ ٤٤٢.

[٥٤] مغني اللبيب : ١/ ١٦٩ .

[٥٥] ينظر : المصدر نفسه ، وشرح المفصل : ٥٠٠/٤ .

[٥٦] ينظر : الخصائص : ٢/ ٣٧ .

[٥٧] ينظر : المقتضب : ١/ ٣٥ ، و٣٦٥/٣ ، والمغني في النحو : ٢/ ١٥١ .

[٥٨] ينظر : الخصائص : ٢/ ١٩٧ ، والأشباه والنظائر : ٢/ ٥٣ .

[٥٩] المجاز وأثره في الدرس اللغوي : ٧٧ .

[٦٠] أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق : ٥١ .

[٦١] المصدر نفسه .

(٦٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣٨٢/١ .

(٦٣) ينظر : الحلل : ٣٧٢ .

(٦٤) ينظر : المغني في النحو : ١/ ١٣٢ ، وينظر : نحو الفعل : ٣٢ ، و٤٨ ، و٤٩ .

(٦٥) الخصائص : ٢/ ٤٤٢ .

(٦٦) الحدود النحوية : ٧٣ .

(٦٧) النحو العربي والدرس الحديث : ٥٩ ،و١٤٣. وينظر: مناهج البحث في اللغة (لنعمة رحيم) : ١٩٤.

(٦٨) المقتضب : ٣/ ٣٢٠ .

(٦٩) المجاز وأثره في الدرس اللغوي : ٤٦ ـ٤٧ .

(٧٠) المثل السائر : ١/ ١٠٥ .

(٧١) الفلك الدائر على المثل السائر : ٤/ ٨١ .

(٧٢) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٠ ـ ١٩١.

(٧٣) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٨٩ .

(٧٤) ينظر : علم الدلالة : ٢٤٣، ودور الكلمة في اللغة :١٩٠،٢١٢ ، والمعجم الوظيفي لمقاييس الادوات النحوية والصرفية : ٣٣٥ وما بعدها ، ودلالة الالفاظ : ١٥٢ .

(٧٥) ينظر : علم الدلالة :٢٤٣و٢٤٧ ودلالة الالفاظ :١٥٢و١٥٤و١٦٠، ومباحثات لسانية في ظواهر قرآنية : ١٣، وعلم الدلالة : ٢٤٥ ، والمعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية : ٣٣٥ و٣٤٢ ، ودور الكلمة في اللغة : ١٩١.

(٧٦) ينظر : علم الدلالة : ٢٤٩ .

(٧٧) طه : من الآية ٧١ .

(٧٨) ينظر : المقتضب :٤٦/١ ، و٤/ ٤٢٦ .

(٧٩) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح :١٦٤، والحجة في القراءات السبع :٢٠٥ ، والكليات : ٤٠٣ .

(٨٠) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٢ و٢٠٩ ، وعلم الدلالة : ٢٤٣ .

(٨١) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ٢٠٩ ، ودلالة الالفاظ : ١٥٨ ، والمعجم الوظيفي لمقاييس الادوات النحوية والصرفية : ٣٣٥ .

(٨٢) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ٢٠٩ ، ودلالة الالفاظ : ١٥٦ ، والمعجم الوظيفي لمقاييس الادوات النحوية والصرفية : ٣٣٦ ، وعلم الدلالة : ٢٤٨ .

(٨٣) ينظر : المعجم الوظيفي لمقاييس الادوات النحوية والصرفية : ٣٤٣ .

(٨٤) علم الدلالة : ٢٤٣ .

(٨٥) المصدر نفسه : ٢٤٥ .

(٨٦) علم الدلالة : ٢٤٣ .

(٨٧) ينظر : معاني النحو :١١/٣ ، والجملة العربية والمعنى : ١٦١، و٢٠١ .

(٨٨) الاتساع في المعنى ـ دراسة في جزء (عمَّ يتساءلون) : ٥٣ .

(٨٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٤٣/١ .

(٩٠) المصدر نفسه : ٤٣/١ ـ ٤٤.

(٩١) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١/ ٥٢ .

(٩٢) ينظر : المصدر نفسه ، واستعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل : ١ ـ٢.

(٩٣) ينظر : التوليد والتحويل في النحو العربي : ٤٥ وما بعدها ، و٦٦ وما بعدها .

(٩٤) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١/ ٥٢ .

(٩٥) ينظر : استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل : ١ ـ٢.

(٩٦) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٥٠٧ ـ ٥١٧ ، وأثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق : ١٨٠ .

(٩٧) ينظر : مفتاح العلوم : ٤٨٩ وما بعدها .

(٩٨) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٣/ ٢٠٧ ـ ٢١٠ ، وينظر : الكتاب : ١/ ٢٢٢ .

(٩٩) ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٨٨ ، والكليات : ٢٤٥ .

(١٠٠) الكليات : ٨٣٧ .

(١٠١) علم الدلالة : ١١٧ .

(١٠٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ١/ ٤٤.

(١٠٣) المعجم المفصل في علوم اللغة : ١٤٧/١ .

(١٠٤) الكتاب : ٢٢/١ .

(١٠٥) الخصائص : ٢٥٩/٢ ـ ٢٦٠ ـ .

(١٠٦) ينظر ـ على سبيل المثال ـ : الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٦٩ .

(١٠٧) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٥١/١ .

(١٠٨) ينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٥ .

(١٠٩) الخصائص : ٢/ ٢١٥ .

(١١٠) ينظر : المغني في النحو : ٨٧/٢ .

(١١١) ينظر : الكليات :٢٦٠ .

المصادر

ـ القرآن الكريم .

أولاً : الكتب المطبوعة :

ـ أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٢.

ـ استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل : أحمد محمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

ـ الأشباه والنظائر في النحو : للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .

ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : د. فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ٢٠٠٨م .

ـ البيان في روائع القرآن : د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط٢ ، ٢٠٠٠ .

ـ تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المروزي(ت ٢٧٦ هـ) : تحقيق السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ـ القاهرة ٢٠٠٦م .

ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافة العامة – بغداد ، ١٩٩٢ م .

ـ التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صوره ـ البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة : د. رابح بو معزة ، عالم الكتب الحديث ، إربد ـ الأردن ، ٢٠٠٨ .

ـ التعريفات : الشريف الجرجاني علي بن محمد(ت ٨١٦ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .

ـ الجملة العربية والمعنى : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمان ـ الاردن ، ط٢ ٢٠٠٩ م .

ـ الحجّة في القراءات السبع: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسن بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق– بيروت، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

ـ الحدود في النحو للرماني : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) ، منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة) ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية للطباعة – بغداد ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .
ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م
ـ الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق د . محمد علي النجار (ت ١٩٦٦م) الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .
ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ هـ او ٤٧٤ هـ) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، الفنية ، ١٩٦١م .
ـ دلالة الألفاظ : د. ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٣م .
ـ دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان : ترجمه وعلق عليه د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة ، ط١٢ .
ـ شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ـ طهران ، ط٢ .
ـ شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) : قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١.
ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق د٠ طه محسن ، دار أفاق عربية للصحافة والنشر (د . ت) .
ـ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : د. خليل أحمد عمايرة ، الناشر مكتبة اللغة العربية ـ شارع المتنبي .
ـ علم الدلالة: د.احمد مختار عمر،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م

ـ كتابان في حدود النحو : (حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الآبذي (ت٨٦٠هـ))، و(حدود النحو : الشيخ جمال الدين الفاكهي (ت٩٧٢هـ)) : دراسة وتحقيق د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، إربد ـ الأردن .

ـ الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٦ .

ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمَّد علي التهانوي ، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

ـ الكليات ـ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : لأبي البقاء ايوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ) : تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ـ سوريا ، ط٢ ٢٠١١ .

لسان العرب : ابن منظور، محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ) : ، دار صادر ـ بيوت ، ط١ .

ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ، ويليه (كتاب الفلك الدائر على المثل السائر : لابن ابي الحديد) : تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدري طبانة ، مطبعة الرسالة .

ـ المجاز وأثره في الدرس اللغوي : د. محمد بدري عبد الجليل ، دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٠ .

ـ المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد : نسخ وترتيب مكتبة مشكاة الاسلامية (د . ت) .

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي وشركاه بمصر ٠

ـ مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤن الثقافية العامة ـ بغداد ، ط١ ١٩٩٠ .

ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : د. احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ .

ـ المعجم المفصل في علوم اللغة: د.محمد التونجي و أ. رامي الأسمر، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان.
ـ المعجم الوظيفي لمقاييس الادوات النحوية والصرفية: د.عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء ـ عمان ط١ .
ـ المغني في النحو : تقي الدين ابي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) : تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي ، مطبعة دار الشؤن الثقافية العامة ـ بغداد ، ط١ ١٩٩٩ .
ـ مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب : الأنصاري ، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) بتحقيق د محمد محيي الدين بن عبد الحميد ، دار الطلائع ـ القاهرة .
ـ المقتضب : المبرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠١٠.
ـ من أسرار اللغة : د . ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ، ط٨ .
ـ النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .
ـ نحو الفعل : د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، طبعة جديدة ، ٢٠٠٦ .
ـ النيابة النحوية من خلال القرآن الكريم أنماطها ودلالاتها : د. هادي نهر ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٢ .

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

ـ التوسع في المعنى في التعبير القرآني عند القاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) في كتابه (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) : منذر محمود جاسم خليل ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ـ جامعة ديالى ، ٢٠١١م .
ـ الرد إلى الأصل في النحو والصرف : علي عبد الله حسين العنبكي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، ١٤١٢هـ. ١٩٩٢ م .
ـ ظاهرة النيابة في العربية ـ دراسة وصفية تحليلية ـ عبدالله صالح عمر بابعير ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧.